الطلاق ايعاد وايك سواصدق المخبر ام لا فان بانت غير ذوات به وقع
الطلاق مطلقا نظير ما لو حلق ما يدخل الدار عامدا او لا نسا فدخل
ناسيا فانه يحنث بلا خلاف فكما في زوائد الروضه عن القاضي حسين
وبه جزم الرافعي في كتاب الايمان وان علق ظانا صدق المخبر فبان
كذبه لم يقع الطلاق بناء على الاظهر من القولين في حنث المعذور بنحو
نسيان لكن افتا ابن الصلاح وابن عبد السلام وابن رزين بالحنث فيقع
الطلاق والى هذه ولفظ فتاوى ابن الصلاح مسئلة رجل حلف فقال
بالطلاق ان الشيء الفلاني لم يكن او كان ظانا منه انه كذلك فبان على خلاف
ما ظنه اجاب ان طلاقه واقع القولين انتهى وقطع به القفال ايضا
وفرق بينه وبين الايمان بان التعويل فيها على تعظيم الاسم والحنث
هتك حرمته ولا هتك مع نحو النسيان والطلاق تعليق الصفة وقد حدث
ومع ذلك فالفتوى على عدم الوقوع في المسئلة التي وقع السؤال عنها
اذ هو مرجح الجمهور والله اعلم مسئله سيل الفقيه العلامه ابو بكر
بن ابراهيم مطير عما لو قالت لزوجها ما اشاك فقال اذا كنت ما تشيني
فانت طالق الفا فاجاب بانه يكون تعليقا ثم بعد ذلك قال اتضح لي
فيها وجه الحق ان شاء الله تعالى وذلك انه صوره السؤال تطلق لانه انما
قصد مكافاتها لا التعليق ولا تحقيق الصفه وقد نصوا على انها لو قالت
له انا استكن منك فقال كل امراة تستكن منه واجي فهي طالق طلقت
ذكره الاصفوني قالوا الان ظاهره المكافاة فقولها في صوره السؤال
ما اشاك نظير قولها انا استكن منك بل ما اشاك اصرح لانها قد تستكن
وهي تريده ولو قالت له يا سفيه او يا خبيث فقالت ان كنت كذلك فانت
طالق ان اراد مكافاتها ايا اراد ان يقبضها بالطلاق كما اغاضته بالسب
طلقت وكذا ان اطلق وان اراد التعليق اعتبرت الصفه ولا يعلم الا
جهتها اه ففي صوره السؤال اذا قالت له ما اشاك ان كنت ما
تشيني فانت طالق الفا فالذي يظهر المكافاه كما في الصوره الاولى لهذا
كلامهم في باب النكاح نقلا عن البغوي ولو شرعت فقال الاخر ان
صدق المخبر فقدر وجتكها صح ولا يكون تعليقا بل تحقيق خبر كقوله
ان كنت زوجتي فانت طالق فيكون تعليقا كما في قوله تعالى وخافون
ان كنتم مومنين قال الشيخان ويجب تصويره فيما اذا تيقن صدق

المخبر

المخبر فقدر وجتكها صح ولا يكون تعليقا بل فلفظ ان للتعليق اه والمراد
بالتيقن الظن القوي وقال السبكي هو تعليق وان تيقن صدقه ورده
سيدي الوالد في شرح المنهاج فوافق الشيخين ففي مسئلتنا نقول المراد
التحقيق والمكافاه لا التعليق وحسن ان يستفسر فان قال اردت الصفه
اعتبرت كما سبق ولا يعلم الا من جهتها فليتق الله في ذلك والله اعلم
واجاب شيخنا المذكور رضي الله عنه بما لفظه قول المجيب او لا انه يكون
تعليقا وكذا اذا ذكر لي في اثناء الجواب وهذا اعجام بلا افصاح وتليس بلا
ايضاح اذ لم يتبين على ما ذا يكون فتعلقا حتى يوجد الطلاق او يعدم بوجود
الصفة او عدمها وقوله في الاستدراك على نفسه انه انما قصد مكافاتها
لا التعليق مجرد تحكم اذ المقاصد قلبيه لا اطلاع عليها ولا وصول اليها
ثم قوله ولا تحقيق الصفة ظاهره ان تحقيق الصفة غير التعلق وليس
كذلك فما ظاهره الحمل على المكافاه لو طلق فمثله في الروض ولفظه وظاهره
المكافاه قال شارحه فتطلق ان لم يقصد التعليق ومثله في العباب ايضا
وقولها ما اشاك نظير قولها انا استكن منك اه يقال عليه لا وجه للمناظره
فالاولى لا وجه للاولويه التي ذكرها وبيان ان الاستكاف ليس من عمل
اللسان بخلاف المشيه فانها قد تعالق يعتبر اللفظ بها اثباتا كان التعليق
او نفيا وايضا فمسئله الاستكاف التعليق فيها بوجودي ومسئلة
ما اشاك التعليق فيها بعدمي وشتان ما بينهما التعليق بالنفي له حكم
غير حكم التعليق بالاثبات فغايته المناظره المرهومه وقوله في مسئلة
ان كنت خسيسا فانت طالق وكذا ان اطلق اي فعمل على المكافاه تقدما
للعرف على اللفظ فتطلق حالا انما هو مقابل الاصح في المنهاج والمحرر
وغيرهما من كتب الشيخين ومصحح الشيخين تبعا للجمهور انه في صوره
الاطلاق يكون تعليقا كما لو قصد وبه قطع المتولي قال العرف لا يكاد
ينضبط في مثل هذا وهو وان خالف ما مر عن الاصفوني وغيره في مسئلة
الاستكاف ظاهر كلامهم فيما عند الاطلاق الحمل على المكافاه وكذا ان
ان يجيب بان ما فهم فيما مر بنى على ما صرحوا به في التعليق بنفي الخساسه
فكلامهم احالوا بالمفهوم على المنهوم وقد اوبانا العرف اطرد اطرادا كليا في
مسئلة الاستكاف فقدم حالا لاطلاق لعرف المطرد على الوضع اللغوي

فتعلق قوله اذا القاصد فليتبه